مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: مدى تأثير فكرة يهودية الدولة الإسرائيلية على مستقبل القضية الفلسطينية
اسم الكاتب: عبير عبد الرحمن ثابت
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8875
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 23:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
ملتقى الحضارات

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



المجلد 12 ، العدد 1
شعبان 1346 هـ / يونيو 2015 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

دراسة بعنوان مدى تأثير فكرة يهودية الدولة الإسرائيلية على مستقبل القضية الفلسطينية

عبير عبد الرحمن ثابت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الأزهر
غزة - فلسطين

تاريخ الاستلام 2012-05-25 **تاريخ القبول 2012-10-03**

ملخص البحث

فكرة يهودية الدولة ليست جديدة بل قديمة بحسب العهد القديم الذى تحدث عنها منذ القرن الأول، وهى مفهوم ديني إسرائيلي؛ قائم على إقامة دولة يهودية الهدف منها؛ تكريس الفكرة اليهودية كدين في الوطن العربي، وكدولة أصولية ومخالفة لكل الشرائع السماوية، وهذا ما حملته على عاتقها الحركة الصهيونية لتمرير مشروعها الاستيطاني في فلسطين، وذلك يتنافى مع ادعاء الساسة الإسرائيليين بأن إسرائيل دولة ديمقراطية؛ وهى ترسخ أسس التمييز العنصري. والاعتراف بفكرة يهودية الدولة سينتج عنه مخاطر عديدة وخاصة على اللاجئين الفلسطينيين؛ وفلسطيني 48 ومستقبل الدولة الفلسطينية، ويسقط حق المسلمين في القدس، ويعطى الحركة الصهيونية مشروعية في تنفيذ مخططها باستكمال احتلال ما تبقى من فلسطين، وقد اعتادت الحركة الصهيونية التلويح بمعاداة السامية من وقت لآخر وذلك لجلب تعاطف العالم مع اليهود ولإظهار كل اختلاف معهم على أن أساسه عنصري أي عرقي، وقد قام عدد من المتطرفين بمحاولة تمرير هذا المشروع في الكنيست الإسرائيلي (البرلمان الإسرائيلي).

وبهذا الشرط استطاع بنيامين نتنياهو (בנימין נתניהו) تعطيل عملية السلام وأخذ مبرر للاستيطان في الضفة وتجاوزت المستوطنات حدود 67 الذى حددتها كافة القرارات الدولية لإقامة الدولة الفلسطينية.

مقدمة:-

إحدى مبادئ الديمقراطيّة يتمثل في الدفاع عن الأقلية من استبداد الأغلبية. والدول الديمقراطيّة تعددية في جوهرها، وتحترم الاختلاف بين مواطنيها، وتسمح لكل جماعة سكانية في المحافظة على هُويّتها وعلى مكوّناتها، بما في ذلك الموروث والثقافة والهُويّة القوميّة.

يتوفر في الدولة الديمقراطية لكل مجموعة أقلية حق التعبير عن رؤيتها حول الماضي، ورؤيتها حول المستقبل، حتى لو لم تكن هذه مطابِقة لتلك التي تحملها مجموعة الأغلبيّة. بالإضافة إلى ذلك، الدولة الديمقراطيّة لا تشترط توفير الحقوق لمواطنيها بتصريحات حول الموافقة أو الولاء لآراء ووجهات نظر معيّنة. كل هذا بمثابة مبادئ أساسية للنظام الديمقراطي الجوهري.

ففكرة يهودية الدولة لم تكن فكرة جديدة اخترعها بنيامين نتنياهو؛ بل يعود أصلها إلى الحركة البروتستانتية حينما منحت أتباعها الحق في فهم الكتب السماوية، ودعت لحرية القول والرأي، وما كانت لتنمو من دون معرفة كتاب العهد القديم؛ وهو الكتاب المقدس لدى اليهود والمسيحيين على حد سواء، وتعددت فيه النصوص والترجمات والتعديلات، وكانت مساهمات البشر فيه كثيرة على مدى تسعة قرون وبلغات مختلفة، وقد اعتمدت المسيحية التوراة العبرية حينما أمر الملك هنري الثامن (Henry VIII) ملك إنجلترا عام 1538 م (945هـ) بترجمة التوراة للغة الإنجليزية؛ ونشرها وإتاحة قراءتها من قبل العامة.

وهكذا أخذت إنجلترا تتعرف على تاريخ اليهود من خلال هذه التوراة وأسفارها، والتي تحوى أساطير وأشعار ونبوءات وقصص أنبياء بني إسرائيل وتعاليمهم وطقوسهم الدينية والاجتماعية، وقد أصبحت فلسطين في قراءات الكنائس ومواعظها؛ وفي العقل المسيحي في أوروبا البروتستانتية «الأرض اليهودية» التي يجب أن يعودوا إليها ليقيموا عليها دولتهم اليهودية .

وقد تناول الإسرائيليون مصطلح « يهودية الدولة » بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، وذلك في المنابر السياسية سواء في داخل إسرائيل أو خارجها، وقامت إسرائيل بحراك سياسي واسع تدعو فيه المجتمع الدولي الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وقد طالب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو (בנימין נתניהו)، علانية في خطابه بالولايات المتحدة بالاعتراف بيهودية إسرائيل، حيث وجد صدا لصوته منبعثا من إسبانيا على لسان وزيرة خارجيتها؛ التي قالت بأن بلادها ترى في إسرائيل البيت القومي للشعب اليهودي؛ وأن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين؛ يجب أن لا يغير من الطابع الحالي لإسرائيل، وأن إسبانيا ملتزمة بوجود إسرائيل تطبيقاً لمشروع إقامة البيت القومي للشعب اليهودي.

والأخطر من هذا لو أقدمت دول أخرى على هذا الاعتراف؛ فسيترتب على ذلك كثير من الإشكالات على اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني 48 في إسرائيل؛ والقضية الفلسطينية برمتها .

وتسعى إسرائيل في الوقت نفسه إلى انتزاع اعتراف بيهودية الدولة من الجانب الفلسطيني، وذلك من خلال اشتراطها استئناف المفاوضات؛ والموافقة على إقامة دولة فلسطينية على أراضي 1967م(1387هـ) بالاعتراف بيهودية الدولة، فهي تعيش منذ مدة مشكلة الديمغرافية، وخوفها من زيادة الفلسطينيين يجعلها تصر على كسب الاعتراف الدولي بيهودية الدولة؛ للمحافظة على النقاء اليهودي في دولة إسرائيل ولمواجهة خطر الزيادة السكانية العربية. وتحولت مقولة الدولة اليهودية بصورة غير مسبوقة؛ ولا معهودة إلى القاسم المشترك بين مختلف التيارات والكتل والأحزاب والاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية داخل إسرائيل.

واتخذت الكنيست الإسرائيلي في 16/7/2003م(16/جمادى الأول / 1424هـ)، قراراً بضرورة تعميق فكرة يهودية الدولة؛ وتعميمها على دول العالم، حيث قدم مشروع القرار أعضاء كتلة الليكود؛ وتمَّ تشريعه بعد التصويت عليه، وتضمن إلى أن الضفة الغربية وقطاع غزة ليست مناطق محتلة، ومن الأهداف الأخرى التي تتضمنها عملية تعميم فكرة يهودية إسرائيل، محاولة جذب مزيد من يهود العالم إليها، فالحركة الصهيونية تعتبر كل اليهود هم المادة البشرية لتحقيق أهداف إسرائيل التوسعية من جهة، وركيزة لاستمرار المشروع الصهيوني برمته في المنطقة العربية من جهة أخرى. علماً بأنه على الرغم من مرور ستة عقود على إنشائها، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تستطع جذب سوى 40% من يهود العالم إلى إسرائيل، ولهذا يستغل قادتها كل المناسبات للتأكيد على أهمية جذب مزيد من يهود العالم إلى إسرائيل.

أهمية الدراسة وأهدافها

تأتى هذه الدراسة للتعرف على فكرة يهودية الدولة؛ أصلها وتاريخها منذ فكر الحركة الصهيونية، ورغبتها في إقامة وطن لليهود إلى يومنا هذا، والأطروحات الفكرية المتعلقة بها التي تحملها الدبلوماسية الإسرائيلية وتدور بها في دول العالم.

وسنستعرض مخاطر هذه الفكرة على الشعب الفلسطيني، ومستقبل دولته ولاجئيه وكذلك على فلسطينيي 48 الذين ما زالوا قابضين على الجمر للمحافظة على أرضهم ووجودهم في فلسطين.

ولذا، نحاول في هذا الإطار البحث عن أهداف إسرائيل من طرح فكرة يهودية الدولة، والمطالبة بالاعتراف بها في هذا الوقت، على الرغم من أن هناك مناسبات كان بمقدور إسرائيل طرح هذه الفكرة.

محاور الدراسة

يركز البحث في هذه الدراسة على فكرة يهودية الدولة التي تطرحها القيادة الإسرائيلية، والأهداف من وراء هذا الطرح والنتائج المترتبة على هذه الفكرة إذا تم الاعتراف بها، فما زالت إسرائيل تطالب بهذا الاعتراف من العالم والعرب والفلسطينيين. من هنا رأينا أنه يجب دراسة وتحليل هذه الفكرة من ثلاثة محاور، ففي المحور الأول سنتعرف على جذور فكرة يهودية الدولة. وسنسلط الضوء في المحور الثاني على يهودية الدولة وفلسطيني 48، وفي المحور الثالث سنتطرق ليهودية الدولة وعملية السلام وفي نهاية الدراسة سنوضح النتائج التي توصلنا إليها.

منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة المنهج التحليلي التاريخي المقارن، فبهذا المنهج سنتتبع تاريخ نشوء الفكرة ومسار تطورها، كذلك المنهج التحليلي الوصفي الذي به سنؤسس لمفهوم اتصال تاريخ الفكرة بحاضرها؛ إذ إن المنهج التحليلي يصلح للبحث في فكرة يهودية الدولة.

مصطلحات الدراسة:

ومن المفيد أن نحدد عدد من المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي وردت في البحث؛ وذلك للحيلولة دون نشوء سوء فهم لبعض المصطلحات المستعملة :

1. **العهد القديم:** هو التسمية العلمية لأسفار اليهود وتعتمد البروتستانتية تسعة وثلاثين سفرا؛ تضم ثلاثة أقسام: الأول منها هو التوراة؛ والتي تشمل أسفار موسى الخمسة (التكوين والخروج والأحبار والعدد والتثنية) الثاني هو أسفار الأنبياء المتقدمين والمتأخرين، والثالث هو الكتابات التي تضم كتب المزامير والأمثال، وكذلك المجلات الخمس نشيد الإنشاد، إضافة إلى الكتب مثل أسفار دانيال وغيرها.
2. **يهودية الدولة:** والمقصود بها أن تكون الدولة دينيّة، وتستمد شرعيتها من العهد القديم ومن التراث اليهودي، وتكون وطن لليهود أينما وجدوا وبإمكانهم العودة إليها متى شاءوا، وكافة المواطنين غير اليهود يكونون من الدرجة الثانية، وهو مصطلح

ليس حديث العهد وكان أحد ركائز الفكر الصهيوني، وقد ظهر في المؤتمر الصهيوني الأول في عام 1897م(1315هـ). ويجب التفريق بينها وبين مصطلح دولة اليهود، فدولة اليهود تعني مكان تجمّعهم بصرف النظر عمن يمارس أو لا يمارس الطقوس الدينية اليهودية.

3. **الحركة الصهيونية:** الصهيونية حركة سياسية تهدف إلى جمع اليهود ولم شملهم وتهجيرهم إلى فلسطين لتأسيس دولة يهودية، والصهيونية حركة دينية فكرية تهدف إلى تمكين العنصر اليهودي من تملك أرض فلسطين، وتركيز لسلطة العالم الروحية والحضارية والفكرية في صهيون، وتستمد أصولها من الفكر الصهيوني النابع من عقائد التوراة وشرائع التلمود، وفي عام 1948م(1367هـ) تمكنت من تحقيق هذا الهدف، بتأسيس دولة لليهود سميت بدولة إسرائيل، وتم الاعتراف بها من بعض دول العالم بها. وبعد تأسيس إسرائيل عملت الحركة الصهيونية على تعزيز العلاقات بين المجتمعات اليهودية في أنحاء العالم وإسرائيل وتشجيع اليهود في البلدان المختلفة لزيارتها والهجرة إليها.

4. **الكنيست:** هو البرلمان الإسرائيلى الذى يرتكز في عمله على التشريع ومراقبة الحكومة الإسرائيلية، عدد نواب الكنيست 120 نائبا، ينتمي كل منهم إلى حزب مسجل ويعمل ممثلا لهذا الحزب. أطلق على البرلمان الإسرائيلى الكنيست نسبة إلى اسم مجلس الحاخامين الوارد في الميشناه «قبل موسى التوراة من سيناء وسلمها ليشوع، ويشوع للشيوخ؛ والشيوخ للأنبياء؛والأنبياء سلموها إلى رجال الكنيست الكبير (المجمع الكبير) وكانت أول جملة في الميشناه. ونظام السلطة الإسرائيلية هو نظام برلماني متعدد الأحزاب.هكذا تتم الانتخابات العامة للكنيست فقط، حيث ينتخب أعضاء الكنيست رئيسا للحكومة من بينهم ويقرون تعيين جميع الوزراء.

5. **معاداة السامية:** مصطلح السامية يقصد به الشعوب التي هاجرت ابتداء من 3500ق.م من الصحراء العربية إلى ضفاف نهرى دجلة والفرات، حيث الحضارات المزدهرة فالأكاديون الذين سكنوا سومر أطلق عليهم الساميين، كذلك العرب (سكان الجزيرة العربية) بالإضافة إلى الشعوب المعتنقة اليهودية، والمزية المشتركة بين هذه الشعوب لم تكن عرقية بقدر ما كانت خصائص لغوية متشابهة. ويعتمد اليهود على التوراة التى أعادت نسب كل القبائل المعروفة إلى أولاد النبي نوح الثلاثة سام، وحام، ويافت، واعتبروا في أوروبا في القرن الثامن عشر سام على أنه مؤسس الساميين، أما تعريف معاداة السامية فكان يقصد به عند نشأته معاداة اليهود، واستعمل هذا المصطلح للمرة الأولى سنة 1860م(1276هـ) من لدن المفكر النمساوى اليهودى مورتز(Mortiz)، وبقي غير متداول حتى سنة 1873 م(1393هـ) حيث استعمله

الصحفي الألماني مار وليم (Mar William)فى كتيب عنوانه انتصار اليهودية على الألمانية، احتجاجا على تنامي قوة اليهود في الغرب واصفا إياهم بأشخاص بلا مبدأ أو أصل. وفى سنة 1879م(1296هـ أسس رابطة المعادين للسامية، على الرغم من أن هذا المصطلح متناقض مع تعريف الساميين إلا أنه ما زال مستعملا للدلالة على معاداة اليهود. ويتمسك معظم اليهود بهذه التسمية لإظهار كل اختلاف معهم على أن أساسه عنصري أي عرقي.

6. **حدود 67:** هى الحدود التي كان معترف بها للدولة الإسرائيلية ؛ والتي كانت تمثل 78% من أرض فلسطين التاريخية والتى كان معترف بها من غالبية دول العالم، أما بعد الحرب فوقعت الضفة الغربية والجولان وشبه جزيرة سيناء وغزة تحت الاحتلال الإسرائيلى؛ والتى سميت بعد ذلك حدود 67 تم التفاوض عليها مع منظمة التحرير وإسرائيل؛ لإقامة دولة فلسطينية على تلك الحدود في اتفاقية أوسلو.

المحور الأول: جذور فكرة يهودية الدولة

تعود فكرة دولة اليهود إلى القرن الأول الميلادي، حيث ظهر تيار يؤمن برؤيا يوحنا الإنجيلي التي تعتقد بالولادة الثانية للمسيح؛ والعودة الثانية له محاطا بالقديسين ليملك في الأرض ألف عام، وهي عقيدة أساسية في كتاب العهد القديم، ومن شروط تحقيق هذه الرؤيا قيام دولة اليهود على أرض اليهود «أرض الميعاد». ولذلك كان دعاة هذه الحركة يعملون من أجل عودة الشعب اليهودي إلى فلسطين؛ ومعارضة كل من ينتقد أو يعادي إسرائيل.(1)

وقد تمكن هذا التيار من الانتشار بشكل سريع في بريطانيا والولايات المتحدة ودول أوروبا، ومن خلال اعتمادهم على التوراة التى تمت ترجمتها للغات الأوروبية، والتى رسمت أرض الشعب المختار لليهود في ذاكرتهم، وظهرت هذه الأفكار في كتابات المفكرين الأوروبيين، ومن أهمهم مارتن لوثر(Martin Luther) وجان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau)، وقد أصبح الأوروبيون يعتبرون أن اليهود في أوروبا ضيوف، ويجب إعادتهم لديارهم ليقيموا دولتهم اليهودية في فلسطين.

وقد كتب مارتن لوث (Martin Luther) رائد حركة الإصلاح البروتستانتي في عام 1523 م (929هـ) كتابا تحت عنوان « المسيح ولد يهوديا » قدم فيه رؤية تأصيلية للعلاقات اليهودية المسيحية من منظور مغاير تماما لما اعتاده المسيحيون من قبل، فكان مما قال

(1) يوسف الحسن،البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الصهيوني، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1990)،ص12.

فـي كتابـه: «إن الـروح القـدس شـاءت أن تنـزل كل أسـفار الكتـاب المقـدس عـن طريـق اليهـود وحدهـم، وإن اليهـود هـم أبنـاء الـرب ونحـن الضيـوف الغربـاء ».[1]

وكان مـن أبـرز دعـاة الصهيونيـة المسـيحية نابليـون بونابـرت (Napoleon Bonaparte)؛ الـذي دعـا اليهـود إلـى مسـاعدته وهـو أمـام أسـوار عـكا فـي عـام 1799م (1214 هـ)؛ فـي نظيـر أن يجعـل منهـم ورثـة فلسـطين الحقيقييـن، وقـد طرحـت فرنسـا لأول مـرة خطـة لإقامـة كومونويلـث يهـودي فـي فلسـطين مقابـل القـروض اليهوديـة للحكومـة الفرنسـية، ومسـاهمة اليهـود فـي تمويـل حملـة نابليـون بونابـرت (Napoleon Bonaparte)لاحتـلال المشـرق العربـي بمـا فيهـا فلسـطين [2]

ومـع بدايـة القـرن السـابع عشـر أخـذت ظاهـرة إحيـاء السـامية بالظهـور، كمـا وصفهـا المـؤرخ اليهـودي سيسـيل روث (Cecil Roth)، بأنهـا تفـرض نفسـها وتكتسـب الاعتـراف بهـا فـي الأوسـاط الرسـمية والشـعبية. واتصفـت هـذه الظاهـرة بمظاهـر ثلاثـة: الأول/ منهـا التعاطـف مـع اليهـود، والثانـي/ الخجـل ممـا عانـوا فـي الماضـي، والثالـث/ الأمـل فـي تحقيـق نبـوءة عـودة اليهـود إلـى فلسـطين، وصـارت فلسـطين بالنسـبة إلـى بريطانيـا الوعـد؛ بإيفـاء النبـوءة بإعـادة اليهـود إليهـا؛ وذلـك ليـس حبـا باليهـود بـل مـن أجـل الوعـد الـذى أُعطـى لهـم. [3]

وأول المشـروعات البريطانيـة لاسـتعادة فلسـطين لليهـود كانـت مـن خـلال البحـث الـذى كتبـه السـير هنـرى فنـش(Sir Henry Fenech)المستشـار القانونـي لملـك انجلتـرا، ونشـره عـام 1621م (1030 هـ)، بعنـوان «الاسـتعادة العظمـى العالميـة» حيـث طالـب المسـيحيون بجمـع قواهـم لاسـتعادة إمبراطوريـة الأمـة اليهوديـة. وفـى منتصـف القـرن السـابع عشـر، قُـدم العديـد مـن الالتماسـات والعرائـض، وقدمـت عريضـة إلـى الحكومـة البريطانيـة فـي عـام 1649 م (1059هـ) تحـث انكلتـرا وهولنـدا لتكونـا الأسـرع فـي نقـل أبنـاء إسـرائيل وبناتهـا علـى مراكبهم إلـى الأرض التـى وعـد بهـا آباؤهـم.[4]

وقامـت مجموعـة مـن رجـال الديـن بالدعـوة لتوطيـن اليهـود فـي فلسـطين، وإقامـة دولـة أو وطـن لهـم فيهـا. ومـن أبرزهـم لورنـس أوليفاتـت (Lawrence Olivataat)الـذى أصـدر كتابـاً عـام 1880 م (1297هـ) بعنـوان أرض جلعـاد؛ وضمنـه آراءه وأفـكاره بخصـوص توطيـن اليهـود فـي فلسـطين وفـى الضفـة الشـرقية فـي الأردن، ودعـا إلـى طـرد العـرب مثلمـا حـدث

(1) المصدر نفسه، ص 15.

(2) خيريـة قاسـمية، النشـاط الصهيونيـة فـي الشـرق العربـي وصـداه،1908-1918، سلسـلة كتـب فلسـطينية، (بيـروت، منظمـة التحريـر الفلسـطينية، مركـز الأبحـاث،1973)، ص 21.

(3) Barbara W. Tushman,bible and Sword, England and Palestine from the Bronze Age to balfour(New York:New York University Press,2011),p121

(4) Tushman, P122

للهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك القس وليام هشلر(William Hishlr) الذى أيد المشروع الاستيطاني اليهودي في فلسطين، وجمع الأموال لمساعدة اليهود على الاستيطان في فلسطين، وأوفدته الحكومة البريطانية عام 1882م(1299هـ) إلى الأستانة لمقابلة السلطان، وقد تحدث في المقابلة عن الحاجة إلى إعادة اليهود إلى فلسطين وفقا لنبوءات العهد القديم [1] وحينما كان قسيسا لدى السفارة البريطانية في النمسا في أوائل عام 1886م(1303هـ) تعرف على هرتزل (הרצל)ونشأت بينهما صلات عميقة، ومن خلاله تعرف هرتزل(הרצל) على الكثير من القادة الأوروبيين، وقد حضر مؤتمر بال عام 1897م(1315هـ) برفقة هرتزل(הרצל) واعتبر نفسه سكرتير للمسيح المنتظر.[2]

وإضافة لهؤلاء كذلك المبشر المسيحي وليام بلاكستون(William Blackstone) ،وهو أول من مارس الضغط المؤسسي والمنظم على صانعي القرارات الأمريكية، لمصلحة أهداف الصهيونية اليهودية السياسية، فقد نشر كتابا بعنوان «عيسى قادم» وكان أوسع الكتب انتشارا في القرن التاسع عشر، وكان أخطر منشور للدعوة الصهيونية المتعلقة بالاستعادة الأبدية لأرض كنعان من قبل الشعب اليهودي، وقد أسس بلاكستون(Blackstone) عام 1557م(964هـ) في شيكاغو منظمة أسماها البعثة العبرية نيابة عن إسرائيل، وعملت هذه المنظمة على دعوة اليهود للعودة إلى الأرض المقدسة في فلسطين، وقاد في أوائل 1891م (1308هـ) حملة للتوقيع على عريضة على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتأييد دولة يهودية في فلسطين، وقد قدمت هذه العريضة مارس /1891 م(شعبان/1308 هـ) إلى الرئيس الأمريكي بنجامين هاريسون(Benjamin Harrison) وطالبه فيها باستخدام نفوذه ومساعيه لتحقيق طلبات الإسرائيليين في فلسطين كوطن قديم لهم [3] وتكمن أهمية هذه العريضة بأنها سبقت أول مؤتمر للحركة الصهيونية بأكثر من ست سنوات، ووضعت برنامجا واضحا للتعامل مع اليهود، وحددت مصيرهم بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، واهتم الرئيس الأمريكي بهذه العريضة، وقد أثارت من المناقشات أكثر مما أثاره كتاب هرتزل (הרצל) في الدولة اليهودية، كما لعبت دورا مهما في استجابة الرئيس ولسون(Wilson) فيما بعد لقبول وعد بلفور.[4]

وقد ظلت موافقة الرئيس ولسون (Wilson)على مشروع وعد بلفور طي الكتمان؛ بسبب موقع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى وفى السياسية الدولية.

(1) Regina S.Sharif, Non-Jewish Zionism: Its Roots in Western History (London: Zed .6 Press,1983),p71

(2) Regina S.Sharif,p72

(3) Henry L.Feingold,Zion in America:The Jewish Experience from Colonial Times to the.8 Present(New York:Hippcrene Book,1974),p199

(4) Henry L.Feingold,p100

وحينما تأكدت نهائيا هزيمة تركيا، قال ولسون (Wilson) في أغسطس /1918 م(ذو القعدة/1336هـ) « أعتقد أن الأمم الحليفة قد قررت وضع حجر الأساس للدولة اليهودية في فلسطين بتأييد تام من حكومتنا وشعبنا».[1]

وقد أصدر مجلس النواب في 30/6/ 1922م(4/ذو القعدة/1340هـ) قراراً؛ يؤيد إعطاء بني إسرائيل الفرصة التي أنكرت عليهم طويلا لإعادة تأسيس حياة يهودية؛ وثقافة مثمرة في الأرض اليهودية القديمة.[2]

وقد شكلت العديد من المؤسسات والمنظمات التي تستخدم اسم فلسطين، وتهدف إلى تعبئة الرأي العام وممارسة الضغط على الجهات الرسمية في الإدارة الأمريكية والكونغرس لمصلحة الصهيونية السياسية، وقد شارك في عضويتها بشكل أساسي قيادات دينية بروتستانتية، ومن أوائل هذه المنظمات والمؤسسات كانت «منظمة فدرالية أميركا الموالية لفلسطين» التي أسسها القس تشارلز رسل (Charle Russell)فى عام 1930م(1349هـ)؛ بهدف تشجيع تعاون أوثق بين اليهود وغير اليهود؛ والدفاع عن قضية الوطن القومي اليهودي، وتبنت مؤتمراً وأصدر إعلاناً يطالب المجتمعات المتحضرة بمساعدة اللاجئين اليهود الفارين من ألمانيا وأوروبا الشرقية لدخول فلسطين ملاذهم الطبيعي [3]، ومنظمة جسور السلام التي تدعو المسيحيين إلى التعبير عن مسؤوليتهم الكتابية أمام الرب كأولياء لإسرائيل والمجتمع اليهودي، وجماعة العمل السياسي الأصولي الذى أسسها القس جيري فالويل(Jerry Falwell) الذي كان يقول: إن الوقوف ضد إسرائيل هو مثل الوقوف ضد الرب، ونحن نؤمن بأن الكتاب المقدس والتاريخ يثبتان أن الرب يجازي كل أمة بناءً على كيفية تعاملها مع إسرائيل، وقد قدم له بيغن(בני בגין) جائزة جابوتنسكي في عام 1981 م(1401هـ) تقديرا لدعمه إسرائيل.[4]

وفى القرن التاسع عشر ظهرت دعوات سياسية ودينية جديدة، ساهمت في تهيئة الظروف والمناخ المناسبين لولادة الصهيونية اليهودية السياسية، ولعبت دوراً أساسياً في تشجيع توطين اليهود في فلسطين ويعتبر اللورد بالمرستون (Lord Palmerston) وزير خارجية بريطانيا ورئيس وزرائها فيما بعد؛ من أشد المتحمسين لتوطين اليهود في فلسطين. وكان يعتقد بأن بعث الأمة اليهودية سيعطى القوة للسياسة البريطانية، وقد بعث برسالة في 11/8/1840م(13/جمادى الاخر/1256هـ) إلى سفير بريطانيا في الأستانة يدعوه فيها إلى حث السلطان والحكومة العثمانية على مساعدة اليهود وتشجيعهم للتوطين في فلسطين،

(1) نصر شمالى، إفلاس النظرية الصهيونية، (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة،1981)، ص131.

(2) Henry L.Feingold,p255

(3) Regina S.Sharif,P111-P112

(4) يوسف الحسن، المصدر نفسه، ص 47.

وقال في رسالته: إن الثروات التي سيحضرها اليهود معهم ستزيد بالتأكيد من موارد السلطان، كما إن عودة الشعب اليهودي بحماية وتشجيع ودعوة من السلطان ستحول دون قيام أية مشروعات مستقبلية يقوم بها محمد على أو خلفاؤه، وإنني أطلب منكم بقوة أن تقنعوا الحكومة العثمانية بتقديم كل التشجيع اللازم ليهود أوروبا للعودة إلى فلسطين.(1)

وقد كان للتأثير الثقافي والديني والفكري دور كبير على الموقف البريطاني السياسي؛ نحو إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، وبخاصة معتقدات البروتستانت المؤمنة بعودة المسيح الثانية، وبناء مملكة الألف عام وما تم من عبرنة أو تهويد للبروتستانتية. وقد لعبت هذه التأثيرات دوراً أساسياً في تحضير بريطانيا لقبول الصهيونية اليهودية السياسية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الدور الذى لعبه اللورد بلفور في إخراج أهم أجزاء المشروع الصهيوني؛ وهو إظهار دولة إسرائيل إلى النور والاعتراف المبكر بهذا المشروع. فقد كان لثقافته وقناعته الدينية دور مهم في بلورة موقفه السياسي من المشروع الصهيوني، وأصدراه لوعده في 11/ 2/ 1917م(17/محرم/1336هـ) ، كذلك موقف ديفيد لوين جورد (David Lewin GORDES) الذى أصبح رئيسا لوزراء بريطانيا عام 1916م(1335هـ)، وقد قال بأنه يعرف تاريخ اليهود وبأسماء الأماكن اليهودية في فلسطين أكثر من معرفته بتاريخ بلاده. وهذه المواقف التى حملها الساسة البريطانيون؛ كان نتيجة للمناخ الديني الذى أفرزته حركة الإصلاح البروتستانتي على مدى قرون. (2)، فبريطانيا كانت تدرك ما لفلسطين من أهمية إستراتيجية في توطيد مصالحها في المشرق العربي.إلا أن الخلفية الدينية المؤمنة بقصص العهد القديم وتفسيراته العبرية لكل من لويد جورد (David Lewin GORDES) رئيس الوزراء، وآرثر بلفور وزير خارجيته؛ كان لها أثر كبير في تحريك مواقفهما السياسية تجاه مشروع إقامة دولة لليهود في فلسطين.

وتكمن أهمية وعد بلفور من وجهة نظر صهيونية سياسية؛ في اعترافه بوجود شعب يهودي على شكل أمة، وقد تم الاعتراف الدولي بذلك، بعد تجسيد الوعد في عملية الانتداب البريطاني على فلسطين وإدماجه بها، وبعد إقراره في مؤتمر سان ريمو عام 1920م(1339هـ)، وضمان عصبة الأمم المتحدة له في عام 1922م(1341هـ).(3)

ولقد تبنى وعد بلفور وجهة نظر الحركة الصهيونية حين أنكر وجود شعب فلسطين العربي، الذى لم يشر إليه الوعد إلا بالطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين،

(1) أمين محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى،سلسلة عالم المعرفة،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1984)، ص20.

(2) أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1968)، ص 23 .

(3) المصدر نفسه، ص 25.

ومن ناحية أخرى التقى هذا الوعد مع تفسيرات الصهيونية المسيحية وقناعاتها منذ حركة الإصلاح البروتستانتي؛ بأن فلسطين ليست بلداً عربيا بل هى وطن يهودي. وقد جاء الوعد خاليا من ذكر عروبة الأرض والسكان العرب فيها، ولم يعن سوى أن مستقبل فلسطين سيكون دولة لليهود.

وقد كانت فكرة يهودية الدولة أساس المشروع الصهيوني لإقامة دولة للشعب اليهودي في فلسطين، ففي المؤتمر الأول للحركة الصهيونية الذي عقد في 8/1/ 1897 م (2/ ربيع الاول/1315هـ) في مدينة بازل بسويسرا طالب المجتمعون بوطن قومي لليهود. ودولة اليهود التي حلم بها مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتسل(תיאודור הרצל) [1] ووصفها في كتابه «الدولة اليهودية» الذى صدر في عام 1896م(1314هـ) لا يوجد فيها مكان لمسلمين أو مسيحيين. والخوف من الذوبان في المجتمعات الأخرى التي تهدد هويتهم يدعوهم دوماً المحافظة على نقائهم من خلال المطالبة بيهودية الدولة التي تعتبر المأمن لعنصرهم. فأرض اليهود ودولة اليهود يجب تطهيرها من العرب حسب جابوتنسكى « فلا مكان تحت شمس إسرائيل لأي عربي، حتى الإله يهووا إله اليهود مكلف بحسب العقيدة بالعبرانيين وحدهم».[2]

وعلى الرغم أن الحركة الصهيونية لم تكن حركة دينية تسعى للحفاظ على اليهود كديانة، لكنها استطاعت أن تستثمر المشاعر الدينية التي يمتلكها اليهود في العالم؛ وتوظفها في مشروعها الاستيطاني في فلسطين، وهكذا كانت فكرة يهودية الدولة حاضرة في الفكر الصهيوني بغض النظر عن التيارات الصهيونية المختلفة العلمانية منها أو الدينية.

فالحركة الصهيونية منذ البداية تعاملت مع الفلسطينيين كما تعامل الأمريكيون مع الهنود الحمر، وعملت على إحلال اليهود المهاجرين بدلاً من سكانها الفلسطينيين، حيث أصبح تفريغ فلسطين من أهم أهداف الحركة الصهيونية لإقامة الوطن القومي لليهود، فمارست الحركة الصهيونية كل أشكال الترهيب والقتل، ونفذت العديد من المجازر، وقامت بأكبر عملية ترحيل عرفها التاريخ المعاصر.

جاء قرار الأمم المتحدة الصادر في 29/11/1947م(16/محرم/1367هـ) ليتحدث عن دولة يهودية على نحو 55% من أرض فلسطين إلى جانب دولة عربية. وبعد أن تخلت بريطانيا عن انتدابها على فلسطين، رفعت الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أقرَّت بدعم من أمريكا في 29/11/1947 (16/محرم/1367هـ)، مبدأ حلّ الدولتين، الذي يدعو إلى

(1) عبد الحفيظ محارب، يهودية الدولة الفكرة والدولة،(مجلة شؤون فلسطينية، العدد 246، عام 2011)، ص 3.

(2) المصدر نفسه،ص 5.

قيام دولة عربية ودولة يهودية، على أرض فلسطين. واستغلت الحركة الصهيونية صدور القرار، وأعلنت قيام «دولة إسرائيل». ثم قبلت الأمم المتحدة بهذا الإعلان، ووافقت على انضمام «إسرائيل» إلى الجمعية العامة بصفة «عضوٍ دائمٍ». ومن جهة ثانية، لم يتقبل الفلسطينيون الواقع الجديد، ورفضوا التعامل مع مقتضيات «قرار التقسيم». [1]

وفي 14/3/1948م (3/جمادى الأول/1367هـ)، أعلن بن غوريون (בן גוריון)، قيام دولة إسرائيل وفقاً لقرار الأمم المتحدة القاضي بإقامة دولتين في فلسطين، عربية وأخرى يهودية، وهذا الإعلان صدر بعد نقاشات طويلة حول اسم الدولة حيث طَرح عددا من الأسماء جميعها لها علاقة برموز توراتية مثل (دولة يهودا، دولة صهيون، دولة ارض إسرائيل، دولة عابر) ولعل اختيارهم لاسم دولة إسرائيل جاء بناءاً على أنه مرادف للاسم الذى أطلقه هرتزل (הרצל)على كتابه، وهو دولة اليهود، حيث أن إسرائيل تقابل كلمة يهود كصفة تطلق على سكان إسرائيل عامة التي غالبيتها من اليهود، فهي دولة لكل اليهود أينما كانوا في العالم.[2]

المحور الثاني: يهودية الدولة وعرب 48

تتناقض معاملة دولة إسرائيل للمواطنين العرب مع مبادئ الديمقراطيّة، وبالنسبة للكثيرين في صفوف الجمهور اليهودي، لا يستحق المواطن العربي في إسرائيل المساواةَ وحمايةَ حقوقه إلاّ إذا تنازل عن هُويته القومية، وحضارته، ولغته، وإرثه التاريخي، وأعلن الولاء لقيمٍ لا تتناسب مع الواقع العربي.

ووجود فلسطيني 48 في إسرائيل يشكل عقبة أمام الطرح الديمقراطي الذى تدعى إسرائيل ممارسته، والذي بموجبه يحفظ حق سكانها باختلاف دياناتهم وأصولهم، ويضمن لهم الحقوق الأساسية التي تحافظ على بقائهم وتعزز مكانتهم في المجتمع، وهذا الطرح الديمقراطي يتنافى مع مشروع يهودية الدولة التي تدعو إليها إسرائيل، وبها تؤكد أن الأرض والحكومة والحكم هى حق لليهود فقط دون غيرهم، وحقهم بطرد كل من هو غير اليهودي، ووجود فلسطيني 48 يشكل هاجسا أمام السياسي الإسرائيلي الذى يروج لديمقراطية الدولة في المجتمع الدولي، حيث إنها واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط، وامتداد للفكر الأوروبي في المنطقة وفى نفس الوقت يمارس سياسة التمييز العنصرى ضدهم.

(1) بربارة حداد، المواقف البريطانية في فلسطين بين عامي 1918-1920،(مجلة شئون فلسطينية، العدد 17، يناير 1973)، ص116-118.

(2) عبد الحفيظ محارب، المصدر نفسه، ص 11.

فمنذ أن تأسست دولة إسرائيل؛ وهى تتعامل مع نفسها على أنها دولة يهودية؛ وتدعى الديمقراطية؛ وتطبقها على مواطنيها اليهود فقط، وقد طبقت ذلك بالممارسة العملية من خلال إصدار قانون العودة الذى أقره الكنيست الإسرائيلي في 5/7/1950م(19/ رمضان/1369هـ)، والذي يعطى الحق لليهودي بالعودة إلى إسرائيل، والحصول على جنسيتها بمجرد وصوله إليها، وكذلك قانون الجنسية للعام 1952م(1371هـ)، والتعديلات التي أحدثت عليه لاحقاً [1]، وهذا ما يحدد الشكل القانوني الذى تحمله إسرائيل كدولة لليهود، وبذلك تصبح دولتهم أينما كانوا وبإمكانهم العودة إليها متى شاءوا.

وتمارس إسرائيل بإقرارها لقانون العودة شكلا من أشكال التمييز العنصري؛ الذى عانى منه اليهود في الدول الأوروبية، والذي بموجبه يضمن النقاء اليهودي لدولة إسرائيل، ويركز قانون العودة الإسرائيلى على أن إسرائيل هى دولة الشعب اليهودي، ومن قبلها كانت وثيقة الاستقلال التي وافقت عليها المحكمة واعتبرتها قاعدة دستورية للدولة، وقد أكد قادة إسرائيل في أكثر من مناسبة بأن السبب في إقامة دولة إسرائيل أولاً وقبل كل شيء لتجمع شمل اليهود، وقد شرع الكنيست عام 1985م(1405هـ) مفهوم دولة الشعب اليهودي، ومنع الحزب الذى ينفيها في أعماله أو أقواله ضمناً أو علناً من المشاركة في الانتخابات النيابية قبل أن يتبنى الكنيست مفهوم الدولة اليهودية الديمقراطية كبند متكرر في قوانينه الأساسية منذ العام 1992م(1413هـ). ويعطى فلسطيني 48 الذين بقوا صامدين منذ النكبة في فلسطين مواطنين من الدرجة الثانية، فهم من وجهة نظر إسرائيلية يشكلوا خطراً ديمغرافياً على الدولة اليهودية، وكافة الدراسات الأكاديمية الإسرائيلية تكشف بأنهم في المستقبل يشكلوا نسبة لا يستهان بها في دولة إسرائيل قد تمس بموازين القوى في إسرائيل، وقد اهتمت مراكز الفكر في إسرائيل بقضية الديموغرافيا؛ وعقدت ورش عمل وندوات لمناقشة هذه القضية .[2]

وقد عبّر القادة الإسرائيليون عن تخوفهم من الخطر الديمغرافى الذى يشكله فلسطينيو 48 على دولة إسرائيل، وفي خطاب ألقاه في مؤتمر هرتسيليا الأمني في 2003م (1424هـ)، قال رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو (בנימין נתניהו) [3](23) «إذا كانت هناك مشكلة

(1) سلمان أبو ستة، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001)، ص17.

(2) أسعد غانم، التمييز العنصري ضد العرب في إسرائيل، ورقة مقدمة في ندوة إسرائيل اليوم ومستقبلها حتى العام 2015، (مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2007)، ص2.

(3) بنيامين نتنياهو (בנימין נתניהו): رئيس وزراء إسرائيل منذ 2009، وهو رئيس حزب الليكود الإسرائيلي، وشغل عدة مناصب حكومية أهمها سفير إسرائيل في الأمم المتحدة في الثمانينات، ووزير خارجية إسرائيل في عام2002، ووزير للمالية في عام2003، له عدة مؤلفات منها:محاربة الإرهاب، ومكان بين الأمم. حقق حزبه نتائج مهمة في انتخابات 2009 وتمكن بالتحالف مع أحزاب اليمين من تشكيل الحكومة وحازت على ثقة الكنيست في 31 آذار/مارس2009.

ديموغرافية تواجه إسرائيل، فهي بالفعل تلك المشكلة التي مع العرب الإسرائيليين المتمتعين بالجنسية الإسرائيلية، لأنّه إذا فاقت نسبة العرب حملة الجواز الإسرائيلي عن 20%، فلا يمكن لإسرائيل أن تحافظ على أغلبية ديموغرافية يهودية »[1].

وكذلك جدد وزير العمل والرفاه السابق شلومو بنيزري (שלמה בניזרי)من حزب شاس في عام 2002م(1423هـ)؛ نشاط المجلس العام للديموغرافيا لمواجهة التهديد الديموغرافي الذى يشكله عرب إسرائيل. والذي يهدف من خلاله المحافظة على غالبية يهودية في إسرائيل وكذلك تشجيع اليهود على الإنجاب. [2]

وقد قالت رئيسة حزب «كاديما»سابقا تسيفى ليفنى (ציפי לבני)[3] «إن المواطنين العرب يستطيعون ممارسة حقوقهم القومية في الدولة الفلسطينية فقط ». بينما في اجتماع ضم رئيس «الشاباك» يوفال ديسكين(יובל דיסקין)، وكبار رجالات الجهاز، مع رئيس الحكومة الأسبق، إيهود أولمرت(אהוד אולמרט) [4](27)، أكد قادة الشاباك أن «ما يحدث بين الأقلية العربية يشكل الخطر الإستراتيجي الأكبر للمدى البعيد على الطابع اليهودي للدولة ولمجرد وجود دولة إسرائيل كدولة اليهود». [5]

وشكل صمود فلسطيني 48 علاقة فارقة في إفشال المشروع الصهيوني؛ الذى تبنته الحكومة

(1) جمال كنج، بعد 64 عاماً على النكبة: الفلسطينيون صامدون هنا، جريدة الأخبار، العدد1708، بيروت، 2012.

(2) عباس إسماعيل، فلسطينيو 48:خطر ديمغرافي على يهودية الدولة، (مجلة العودة، العدد 56، بيروت، 2012).

(3) تسيبي ليفنى (ציפי לבני): ولدت في 1958 في تل أبيب، حاصلة على ليسانس حقوق من جامعة بارا يلان بإسرائيل رئيسة حزب كاديما سابقاً ورئيسة المعارضة في إسرائيل، وتولت وزيرة خارجية في حكومة أولمرت، ورئاسة وفد المفاوضات الإسرائيلي مقابل الوفد الفلسطيني برئاسة أحمد قريع، حصلت في 2004 على وسام فارسة جودة الحكم، صدر قرار باعتقالها من محكمة قضائية بتهمة ارتكابها جرائم حرب في غزة.

(4) أيهود أولمرت(אהוד אולמרט): رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق، ورئيس حزب كاديما الأسبق، حامل شهادة البكالوريوس من الجامعة العبرية في علم النفس والفلسفة وكذلك بكالوريس في الحقوق، شغل وزيرا للأقليات ووزيرا للصحة، ووزيرا للصناعة والتجارة وقائما بأعمال وزير المالية، وهو لم يعمل في المجال العسكري ثم تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في أبريل 2006، ومنذ توليه الحكومة قام أولمرت بعدد من الحملات العسكرية أهمها: عملية أمطار الصيف في الثامن والعشرين من يونيو 2006 على قطاع غزة عقب هجوم أفراد حماس على قوة إسرائيلية داخل إسرائيل، قتلوا فيها جنديين إسرائيليين وخطفوا الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط إلى غزة. ومن ثم قام بحرب على لبنان إثر عملية أسر قام بها حزب الله اللبناني لتحرير المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، وأدت إلى أسر جنديين وقتل ثلاثة. في يوم الأربعاء 30 يوليو 2008 أعلن أولمرت أنه لا يرشح نفسه للانتخابات الداخلية في حزب «كاديما»، وجاء هذا الإعلان في ظل تحقيقات الشرطة الإسرائيلية مع أولمرت إثر اتهامات ضده بأعمال فاسدة.

(5) مستقبل عرب 48 في دولة اليهود، مؤتمر هرتسيليا، (جريدة معاريف، بتاريخ 13 آذار/مارس، 2007).

الإسرائيلية في محاولة عزل فلسطيني 48 عن هويتهم القومية، وهذا ما تؤكده تصريحات الساسة والأكاديميين الإسرائيليين والمواقف الصادرة بحقهم. فقد غير الإسرائيليون اتجاه البوصلة وسعوا لسن قوانين وتشريعات تحافظ على الدولة اليهودية وطالبوا الجانب الفلسطيني والعالم بالاعتراف بها.

وقد وضح رئيس اللجنة القانونية في الكنيست دافيد روتيم (ציפי לבני)؛ بأنه لا يوجد قانون أساسي ينص على يهودية دولة، وقاد حملة لجمع تواقيع أعضاء الكنيست لصياغة قانون أساسي جديد؛ يقر بيهودية إسرائيل وإن الدولة هى موطن الشعب اليهودي. ومن وجهة نظره بأن هناك محاولات لطمس هوية الدولة وعدم الاعتراف بها كيهودية، وعليه يجب توثيق يهودية الدولة داخل حدود إسرائيل، وعدم السماح لأي مجموعات وجماعات أخرى الإعلان عن استقلال داخل الدولة؛ كي لا يتمكن عرب 48 من المطالبة مستقبلا بالاستقلال في حكم ذاتي لهم. (1)

وقد صادق الكنيست على قرار ضرورة تعميق فكرة يهودية الدولة وتعميمها على دول العالم، حيث قام أعضاء كتلة الليكود بتقديم مشروع القرار وتم إقراره من الكنيست، وهذا القانون إضافة لقوانين أخرى حول يهودية الدولة؛ وكلها تهدف إلى إقصاء وتهميش فلسطينيي 48، وهذا الموضوع يحتل مكانة مهمة في الأروقة الحكومية والأكاديمية، ومن أهمها مؤتمرات هرتسيليا السنوية التي تناقش الخطر الديمغرافى الذى يشكله عرب 48 على الدولة اليهودية .(2)

وتؤثر فكرة يهودية الدولة على قضية المواطنة في إسرائيل اتجاه كل من هو غير يهودي، خاصة المواطنين العرب في إسرائيل، وسيتم اعتبار مصادرة أرضهم مباحا قانونيا؛ لأن شروط المواطنة لا تنطبق عليهم، فمن حق اليهود أخذ أرضهم للإقامة عليها، ولأجل مصلحة إسرائيل العامة. وهذا يتماشى مع السياسة الرسمية الإسرائيلية التي تؤرقها وجود الأحزاب العربية في إسرائيل والتي تنادى بدولة لكل مواطنيها، فهم أي فلسطينيو 48 يطالبون بالمساواة كباقي المواطنين، وفى نفس الوقت المحافظة على هويتهم الفلسطينية؛ والتواصل مع إخوانهم العرب وهذا ما يزعج الحكومة الإسرائيلية. وقد دفع بعضهم بالمطالبة بطردهم من إسرائيل.

وقد لجأ المسئولون الإسرائيليون إلى محاولة أسرلة فلسطينيي 48، في محاولة لا تهدف إلى تحويل فلسطينيي 48 إلى مواطنين متساوي الحقوق مع اليهود، بل لتحويلهم إلى أُناس يحملون هوية قومية مشوهة، من خلال إعادة صياغة وعيهم بما يتلاءم مع مصالح الدولة

(1) أسعد غانم، المصدر نفسه، ص3.

(2) مؤتمر هرتسيليا، المصدر نفسه.

اليهودية. والمقصود بالأسرلة ليس دخول فلسطينيي 48 في الحياة الإسرائيلية العامة؛ والنضال في سبيل تحصيل الحقوق التي تمنحهم المواطَنة، وخوض الحياة المدنية بشكل كامل، بل المقصود أسرلة وعيهم القومي وشعورهم بالانتماء للدولة، أي شعورهم بأن الدولة الإسرائيلية ليست مجرد دولة مدنية بالنسبة إليهم، بل دولة يشعرون بأنها تمثل وعيهم القومي وبعدهم الثقافي، وأن شعاراتها ورموزها ومناسباتها تمثلهم.[1]

والكثير من الأصوات الإسرائيلية تشترط بقاء فلسطيني 48، ومنحهم حقوقهم مقابل ولائهم الكامل لدولة إسرائيل، وقد تم اتخاذ عدة إجراءات من أهمها: مصادرة الأراضي من أصحابها العرب. وتقوم بتبديل التسميات العربية وتحويلها إلى أسماء عبرية، وتمنع العرب من إحياء النكبة، كذلك تمنعهم من السكن في البلدات اليهودية للمحافظة على الطابع اليهودي لهذه البلدات، وتقوم بشطب كلمة النكبة من الكتب الدراسية العربية، وإلزام المدارس العربية بتعليم ثلاث حصص أسبوعية على الأقل من أجل «تعليم الصهيونية وتاريخ دولة إسرائيل»، كذلك إعطاء وزير الداخلية تخويلاً كاملاً بـ «نزع المواطنة» من دون حاجة إلى موافقة المحكمة أو المستشار القضائي للحكومة، وتمديد اعتماد «قانون المواطنة» لعام 2003م(1424هـ)، كأمر مؤقت، لمنع جمع شمل عائلات أحد شقيها من مناطق «الخط الأخضر» والشق الآخر من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وإعطاء جهاز «الشاباك» حق سحب المواطنة من أي مواطن.[2]

وتقوم السلطات الإسرائيلية بالتضييق على المواطنين العرب في الداخل، حيث تزيد نسبة الفقر والبطالة وتحاصرهم بالمستوطنات ضمن مشروع تهويد الجليل والنقب، أو حرمان المدن والقرى العربية من مناطق صناعية، وأماكن عمل، أو سياسة هدم البيوت. والتضييق عليهم في مجالات استكمال التعليم الجامعي بحجج مختلفة. واشتراط الحصول على وظائف بالخدمة العسكرية. وهناك جهد إسرائيلي رسمي باتجاه توليد حالات من اليأس والإحباط والشعور بقلة الحيلة والمقدرة، يراد لها وبالذات لدى الجيل الشاب، أن تقود العربي إلى الاستنتاج بترك البلاد والتفتيش عن حياة أخرى له في الخارج.[3]

وقد تمكن فلسطينيو الداخل من المحافظة على تفوقهم العددي، على الرغم من الهجرات اليهودية لإسرائيل، وبالمقابل هناك هاجس الهجرة المعاكسة التي يقوم بها اليهود من إسرائيل مما يخل في عملية التوازن الديمغرافي في إسرائيل، ولعل هذه الأسباب تدفع القيادة الإسرائيلية من طرح قضية يهودية الدولة. وقد قامت الحكومة بإعداد وثيقة لتقدير

(1) عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون، (دار الشروق، القاهرة، 2005)، ص 20.

(2) علي بدوان، فلسطينيو الداخل و»يهودية الدولة، (موقع الكتروني فلسطين اليوم، بتاريخ 28اكتوبر 2010/).

(3) عزمي بشارة، المصدر نفسه، ص 23.

الوضـع، وأشـارت إلـى أن عـدد اليهـود مقابـل غيـر اليهـود فـي إسـرائيل فـي عـام 2006 (5,393,400) يهـودي، يشـكلون 75.8%، مقابـل (1,723,200) شـخص غيـر يهـودي، إضافـة إلـى 309,900 المهاجـرون الجـدد مـن غيـر اليهـود، وقـد تـم طـرح حـل تشـجيع الهجـرة وتقليـص الهجـرة المعاكسـة؛ وزيـادة عـدد السـكان العائديـن؛ وتشـجيع زيـادة ولـد أو اثنيـن فـي العائـلات اليهوديـة القليلـة؛ وتحديـد سياسـة تجـاه العمـال الأجانـب؛ وتقليـص عـدد المقيميـن الفلسـطينيين إقامـة غيـر قانونيـة داخـل الخـط الأخضـر، وتحديـد سياسـة جديـدة تجـاه لـمّ شـمل العائـلات. (1)

وقـد أكـد النائـب بالكنيسـت عبـاس زكـور المطلـب الإسـرائيلي بالتعجيـز، وطلـب مـن الـدول العربيـة الذيـن قدمـوا المبـادرة العربيـة بعـدم الموافقـة علـى هـذا الطلـب؛ حيـث قـال: «هـذا يعنـى أن تكـون منطقـة ال48 خاليـة مـن العـرب؛ أي تهجيـر مليـون و350 ألـف عربـي صمـدوا علـى أرضهـم مـن عـام 48، فهـل سـيكون ترحيلهـم بموافقـة واتفـاق عربـى»؟ (2)

ولكـن لـو نظرنـا لوضـع العـرب فـي إسـرائيل فإننـا نجـد أن عمليـة طردهـم سـتكون صعبـة أو مسـتحيلة، وذلـك بسـبب تمسـكهم منـذ 1948م(1367هـ) بأرضهـم ورفضهـم الخـروج منهـا علـى الرغـم مـن كافـة وسـائل الضغـط التـى مارسـتها الحكومـات المتعاقبـة ضدهـا، ولوعيهـم بعدالـة قضيتهـم وحقهـم فـي أرضهـم، ولسـبب آخـر هـو: الوضـع الدولـي، فإسـرائيل لا ترغـب بإثـارة ضوضـاء حولهـا بـأي موضـوع كان. ولعـل فلسـطينيي 48 تعـودوا علـى هـذه الفكـرة التـي تطرحهـا إسـرائيل منـذ نشـأتها ولعلهـم يلمسـونها فـي ممارسـاتهم اليوميـة فـي المؤسسـات المختلفـة.

وأمـام هـذه الإجـراءات التـي تقـوم بهـا إسـرائيل يجعلنـا نتسـاءل هـل تقبـل إسـرائيل بالتعايـش مـع أقليـة عربيـة فلسـطينية فـي دولتهـا اليهوديـة؟ خاصـة أن هـذه الأقليـة العربيـة فـي ازديـاد وقـد تزيـد عـن نسـبة اليهـود، وكيـف يمكـن أن تتعامـل معهـا، وهـى تعتبرهـا مشـكلة ديمغرافيـة تهـدد نقـاء دولتهـا؟ ومـاذا تحضّـر لهـم فـي حـال تـم الاعتـراف بهـا كدولـة يهوديـة ؟.

المحور الثالث: مستقبل عملية السلام في ظل يهودية الدولة

منـذ بدايـة المفاوضـات الفلسـطينية الإسـرائيلية، نجـد أن المفـاوض الإسـرائيلي يتمسـك بمواقفـه، ويحـاول المماطلـة والتسـويف؛ لإطالـة المفاوضـات أكبـر قـدر ممكـن مـن الوقـت؛ ليتسـنى لـه تنفيـذ مخططاتـه فـي الاسـتيطان وتهويـد القـدس، وفـرض سياسـة الأمـر الواقـع. وقـد فشـلت كل

(1) عباس إسماعيل، المصدر نفسه.

(2) عبـاس زكـور، يهوديـة الدولـة هـل تنجـح فـي إزالـة فلسـطيني ال48؟، (جريـدة فلسـطين 4، بتاريـخ 21ابريـل /نيسـان 2009).

المحاولات والمقترحات الدولية للتوصل لحل وإنهاء قضية الصراع العربي الإسرائيلي. وفى كل مرة يتمسك الجانب الإسرائيلي بأجندات مختلفة، ولا يمكن للجانب الفلسطيني الموافقة عليها، فالجانب الفلسطيني منذ البداية كان يعرف ماذا يريد من عملية السلام وأهدافه كانت محددة وواضحة، ولكنهم لم يكونوا يعرفون ماذا يريد الجانب الإسرائيلي وما هى نواياه اتجاه مطالبهم وحقوقهم لأنه تعامل معهم منذ البداية بحذر، أما الطرف الإسرائيلي فكان يعرف الأجندة الفلسطينية ولماذا وافقوا على المفاوضات وقد وضعوا مبدأً للتفاوض» الأرض مقابل السلام.

والآن يطالب نتنياهو(נתניהו) الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل مقابل السلام، وكان الإسرائيليون قد وضعوا سابقاً على طاولة المفاوضات شرطين آخرين، الشرط الأول: ويتعلق بما يسمى مبدأ تبادل الأراضي وفق خطة أولمرت(אולמרט)، ويعتبر هذا الأمر في غاية الخطورة على الوضع الفلسطيني، كونه يمس بالسيادة الفلسطينية على الأرض، ويعطي للمستعمرات الإسرائيلية المقامة في القدس وجوارها، وفي المناطق الأخرى من الضفة الغربية الشرعية القانونية لعمليات التهويد للقدس الشرقية كاملة، أما الشرط الثاني فقد فرض الإسرائيليون إضافة ستة ملفات أخرى إلى ملفات الوضع الدائم تتعلق بقضايا فنية وتطبيعية تشمل: ملف شعب لشعب، ثقافة السلام، البنية التحتية، البيئة، الاقتصاد والأمور القانونية، واشترطوا أن تشكل هذه الملفات مع ملفات الوضع الدائم رزمة تفاوضية واحدة لا يجوز الفصل بينها [1]، وبذلك فرضوا على الجانب الفلسطيني مجالات للتعاون والتطبيع المسبق كجزء من العملية التفاوضية، وفي هذا الجانب خطورة على سيادة الدولة الفلسطينية، حيث إن مثل هذه القضايا المضافة تعتبر قضايا تعاون اختياري وليس إجباريا، تقرره مؤسسات الدولة الفلسطينية بعد قيامها ووفق سياساتها ورغبتها في ذلك، وفي ظل سيادتها القانونية.

وقد ركزوا في الآونة الأخيرة على الحديث عن يهودية الدولة في الخطاب السياسي الإسرائيلى خاصة من أصحاب القرار في إسرائيل، واهتم الباحثون والأكاديميون بهذا الموضوع، وارتفعت الأصوات الإسرائيلية المطالبة بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك حيث طلب ليبرمان(ליברמן) الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وصهيونية[2]. وزادت وتيرة المطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة من الجانب الفلسطيني كشرط لاستئناف المفاوضات. ولم يكن اشتراط بنيامين نتنياهو لكل من مستشار الرئيس الأمريكي دينس روس (Dennis Ross)، وديفيد هيل (David Hill)المبعوث

(1) فضل كعوش، اللاءات الإسرائيلية أجندة ثابتة ووحيدة للموقف التفاوضي الإسرائيلي، (جريدة الصباح الفلسطينية، الثلاثاء 01 مايو 2012).

(2) أسعد غانم، المصدر نفسه، ص 11.

الأمريكي للسلام بموافقته على إقامة دولة فلسطينية على حدود 67 اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة؛ المرة الأولى التي تطرح قضية يهودية الدولة، حيث سبق ذلك طلب إسرائيلي في عام 2003م(1424هـ) حينما طرحت الإدارة الأمريكية خطة خارطة الطريق، واشترط حينها الطرف الإسرائيلى بضرورة اعتراف الجانب الفلسطيني بيهودية الدولة.[1] وقد ألقى أرئيل شارون(אריאל שרון) خطابا في مدينة العقبة الأردنية؛ وذلك في 4/6/ 2003م(4/ربيع الثانى/1424هـ)؛ وطالب فيه بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية. وهو ممن عمموا المصطلح القديم الجديد، وذهب إلى أبعد من ذلك حين أشار في أكثر من حديث صحفي ولقاء، إلى أن حدود إسرائيل هي من البحر الأبيض المتوسط في الغرب إلى نهر الأردن في الشرق، ولن تكون إسرائيل، على حد قوله، إلا دولة يهودية نقية. وطرح شارون (שרון) أفكاراً لإسكان أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة في العراق وتجنيسهم بالجنسية العراقية، وأكد مراراً أن إسرائيل دولة يهودية نقية وهي لليهود في «إسرائيل» وكل العالم.[2]

وأعلن بنيامين نتانياهو (בנימין נתניהו) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً في 24/09/2011م(26/ذوالقعدة/1432هـ) حيث قال: كثيراً ما سمعت الفلسطينيين يتهمون إسرائيل بتهويد أورشليم القدس لكن الأمر لا يعدو كونه اتهام أميركا بأمركة واشنطن أو اتهام البريطانيين بأنجلزة لندن، وصرح بأنه يقبل بإنشاء دولة فلسطينية منزوعة السلاح، لكنه اشترط مقابل ذلك اعتراف الفلسطينيين والعرب بإسرائيل دولة يهودية، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين[3](40)، وشدد نتنياهو (נתניהו) في خطاب ألقاه في جامعة بار إيلان (בר אילן) بإسرائيل بتاريخ 15/06/2011م(13/رجب/1432هـ) على تحديد سياساته الخاصة بالسلام، على أن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية؛ وستظل موحدة؛ وأن القدس ليست مستوطنة لكنها عاصمة لإسرائيل، وأن إسرائيل لن تنسحب إلى حدود ما قبل حرب 1967م(1387هـ)، ولا تقبل استقبال اللاجئين، وترفض مفاوضة حكومة فلسطينية أن تكون حماس جزءا منها، وهذا إعلان رسمي بأن نتنياهو(נתניהו) غير مستعد لسلام عادل، ويرفض مبادرة أوباما (Obama) والشرعية الدولية. وقد حدد نتنياهو(נתניהו) معالم الدولة الفلسطينية؛ فوصفها بأنها دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة؛ وذات سيادة مقيدة ومحدودة ومنزوعة السلاح مع استمرار وجود عسكري إسرائيلي أبدي في كامل منطقة

(1) موقع العرب الالكتروني، نتنياهو يوافق على العودة إلى حدود 1967 واستئناف المفاوضات مع تعديلات عليها، (الناصرة، بتاريخ 23حزيران /يونيو 2011).

(2) عبد الحفيظ محارب، يهودية الدولة الفكرة والدولة وإشهارها،(مجلة شؤون فلسطينية، العدد 246، بيروت)،ص 28.

(3) فضل كعوش، قضايا محسومة لا تفاوض مع الفلسطينيين حولها، (وكالة معا الإخبارية الالكترونية، بتاريخ 12/4/2012).

وادي الأردن، ورفض قاطع للعودة إلى حدود عام 1967م(1387هـ)، وإسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والقدس بشقيها الغربي والشرقي ستبقى مدينة يهودية موحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل «أي الدولة اليهودية»، مع بقاء الكتل الاستيطانية تحت سيطرة إسرائيل.[1]

كذلك عاد أيهود أولمرت (אהוד אולמרט) وطالب بإسرائيل دولة يهودية في مؤتمر أنابولس في 27/11/2007م(17/ذوالقعدة/1428هـ)، ولم يتوقف ذلك على القيادة الإسرائيلية؛ فالرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن George W. Bush قد تبنى الموقف الإسرائيلي، وفي حديثه ذكر بأن إسرائيل دولة يهودية؛ فقد طالب بقيام دولتين واحدة يهودية للإسرائيليين وأخرى قومية للفلسطينيين، ولم يذكر حدود الدولتين بل ترك هذه القضية للمفاوضات ليتم التفاهم عليها بين الطرفين، كذلك دعا بعودة اللاجئين للدولة الفلسطينية، ولم يذكر عودتهم إلى إسرائيل حسب قرار 194 الخاص بعودة اللاجئين لوطنهم [2]. وقبل أن يتبنى بوش (Bush) يهودية الدولة، فقد أقرها قرار التقسيم الذي نص على دولة يهودية وأخرى عربية، وهو الذي بموجبه أعلنت إسرائيل عن استقلالها، وقد طرحت هذا الشرط حينما قدمت الإدارة الأمريكية مشروع خارطة الطريق، فقد اشترطت حينها أن يعترف الجانب الفلسطيني بيهودية الدولة، وذلك بناءً على مطالبة الفلسطينيين بحق العودة إلى داخل إسرائيل، وقد جاء هذا الشرط للضغط على الفلسطينيين للتخلي عن حق العودة.

بالإضافة إلى باراك أوباما (Barack Obama) الذي يؤيد الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وكرّر ذلك أمام لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (إيباك) في العام 2008م(1429هـ)، وكذلك في أيلول من العام 2010م(1431هـ) في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، حين أكّد التزام الولايات المتحدة بالاعتراف بإسرائيل بصفتها دولة يهودية، وأن تتركز المفاوضات على التوصل إلى حل الدولتين، دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني ودولة إسرائيلية للشعب اليهودي وعاصمتها القدس الكبرى والموحدة، وأن يتم تأكيد الاعتراف بالدولتين من لدن الطرفين. أي إن حل الدولتين يكون وفق الشروط والمقاييس الإسرائيلية؛ وليس وفق ما يطالب به الفلسطينيون، مع تأكيد الجانب الإسرائيلي على رفض الاعتراف بحدود عام 1967م(1387هـ) كمرجعية أساسية؛ ورفض أي قرارات دولية أخرى وخاصة القرارات 194 و 181، 1515، 1397، ورفض مرجعية القانون الدولي والمبادرة العربية ورفض الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني باعتبار أن هذا الأمر مرتبط بسير العملية التفاوضية ونتائجها[3].

(1) فضل كعوش، المصدر نفسه .

(2) عبد الحفيظ محارب، المصدر نفسه ، ص 29.

(3) عبد الحفيظ محارب، المصدر نفسه ، ص 29.

وقالت ليفني: إسرائيل دولة للشعب اليهودي والقدس الموحدة غير قابلة للتقسيم، وهي عاصمة إسرائيل والشعب اليهودي منذ 3007 سنوات. ويجب وضع القدس خارج طاولة المفاوضات وخارج هذا المكان حتى نتمكن من استكمال محادثاتنا ونقاشاتنا التفاوضية، ولا عودة للاجئين إلى إسرائيل، ولا أية مسؤولية لإسرائيل تجاه قضية اللاجئين، وستقر إسرائيل بمعاناتهم ولكنها لن تعلن تحملها أية مسؤولية تجاه قضية اللاجئين، وستشترط إسرائيل إضافة معاناة اليهود اللذين هجروا وطردوا من الدول العربية، كما ستطالب إسرائيل بتوطين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم في الدول العربية والأجنبية؛ وعدم عودتهم إلى الأراضي الفلسطينية نهائياً، وقد تقبل إسرائيل السماح لعودة عدد محدود جداً من اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، وذلك وفق شروط ومعايير إنسانية، وبمعدل 1000 شخص كل سنة ولمدة خمس سنوات، أي ما مجموعه خمسة آلاف عائد فقط [1]. و تمر عملية السلام في هذه الفترة بأصعب مراحلها في تاريخ المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، فاشتراط إسرائيل يهودية الدولة كاستئناف للمفاوضات، وإصرارهم عليه ورفض المفاوض الفلسطيني لهذا الشرط يعرقل عملية السلام، فهذا الاعتراف يترتب عليه عدة نتائج لن يتمكن المفاوض الفلسطيني تحمل مسؤوليتها وهي:-

1. التنازل عن حق العودة وضياع حقوق اللاجئين المعنوية والسياسية، وكذلك إلغاء قرار 194 والذي يكفل حقوق اللاجئين في وطنهم، وينص على وجوب عودتهم إلى أرضهم.
2. تهويد القدس بموافقة فلسطينية حيث يتم الاعتراف بها يهودية، وبذلك يفقد المسلمون والمسيحيون حقهم فيها.
3. تحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية فلسطيني 48 مع بقائهم في أماكن سكناهم، وتتحمل بالمقابل إسرائيل المسؤولية عن سكان المستوطنات بالضفة الغربية.
4. اعتبار تنازل إسرائيل عن القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية مكسب كبير؛ حققه الطرف الفلسطيني.
5. يعطى الحق لدولة إسرائيل التعامل مع فلسطيني 48 بما يتلاءم لها، وقد يشرع لها ترحيلهم في حال هددوا أمنها. وسيتم اعتبارهم مواطني درجة ثانية.

وحينما أعلن نتنياهو(נתניהו) موافقة حكومته على قيام دولة فلسطينية، لأنه لم يراوده الشك بأن الفلسطينيين قد يوافقون على الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وفي هذه الأثناء يعطى الموافقة لبناء المستوطنات حيث أقامت 160 مستوطنة، وأعطى الغطاء لبناء 200

(1) فضل كعوش، المصدر نفسه .

بؤرة استيطانية أخرى، وارتفع عدد المستوطنين إلى 500 ألف مستوطن تقريبا.[1]

وتسعى إسرائيل لربط اليهود الذين هاجروا من الدول العربية إلى إسرائيل بعد حرب 1948م(1368هـ) بقضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث أصدر الكنيست الإسرائيلي مشروع قانون يطالب بموجبه تعويضهم في إطار عملية السلام؛ وذلك لضمان حقوقهم الذى فقدوها بهجرتهم لإسرائيل وتركوا ورائهم كل ما يملكون.

وهذا القرار جاء في أعقاب قرار تم اتخاذه في 1 /4/ 2008 م (24/ربيع الأول/1429هـ) في مجلس النواب الأمريكي؛ يتعلق بالموضوع نفسه، وكذلك اقتراح الرئيس الأمريكى الأسبق بيل كلينتون (Bill Clinton)؛ حينما اقترح في عام 2000م(1420هـ) إقامة صندوق دولي لتعويض اللاجئين اليهود والفلسطينيين، وتقود وزارة الخارجية الإسرائيلية حملة لترويج فكرة حقوق المهاجرين اليهود، وتربطها بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وذلك للتصدي لقضية اللاجئين الفلسطينيين التى تشكل عقبة أساسية في أى تسوية سياسية؛ فبدون حل عادل للاجئين لن تنجح عملية السلام. [2]

وكان رابين (רבין)منذ أن وقع اتفاق أوسلو إلى حين اغتياله نهاية العام 1995م(1415هـ)، يستخدم مصطلح لا يوجد مواعيد مقدسة كإحدى أساليب التهرب من مراحل انسحاب إسرائيل من مراكز المدن الفلسطينية والتجمعات المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد انتقال السلطة الإسرائيلية إلى مركز اليمين بقيادة بنيامين نتنياهو، دخلت عملية السلام إلى نفق مظلم وحتى نهاية عام 1998م(1418هـ)، ثم جاءت بعدها حكومة إيهود باراك الذي روج للسلام مع سوريا وأهمل الملف الفلسطيني، وبعد فشله أمام إصرار الرئيس السوري حافظ الأسد على عودة الجولان المحتل كاملاً، انتقل مرة أخرى إلى الملف الفلسطيني تحت شعار ضرورة حرق مراحل اتفاق أوسلو خلال مفاوضات كامب ديفيد الثانية، وما جرى بعدها من ضغوطات على الرئيس الراحل ياسر عرفات، انتهت إلى حصاره في المقاطعة واغتياله بعد ذلك [3].

لم تسفر اتفاقيات أوسلو بدءاً باتفاقية إعلان المبادئ 1993م(1413هـ)، وما بني عليها لاحقاً من اتفاقيات أخرى شملت اتفاقية غزة-أريحا أولاً لعام 1994م(1414هـ) ثم اتفاقية طابا لعام 1995م(1415هـ)، وبعدها جاءت اتفاقية واي ريفر الأولى لعام 1997م(1417هـ)، وواي ريفر الثانية1999 م(1419هـ) ثم خارطة الطريق وما تضمنته من التزامات على

(1) أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ملخص عام2011، (مركز المعلومات الإسرائيلى لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، بتسيلم، عام 2011)، ص 38.

(2) سلام الربضى، إشكالية مشروع إسرائيل الجديدة أى إسرائيل اليهودية ، (موقع مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات الالكتروني ، بتاريخ 23/11/2010).

(3) سلام الربضى، المصدر نفسه.

الفلسطينيين، ثم ألحقت خارطة الطريق بخطة تينيت 2008م(1429هـ) لتنفيذها على الأرض؛ مما زاد الوضع سوءاً، كل هذه الاتفاقات لم يسفر عنها سوى المزيد من الشهداء، وتدهور الحالة المعيشة للفلسطينيين في ظل بناء جدار الفصل العنصري، وإقامة مئات الحواجز العسكرية على الطرقات، بالإضافة إلى توسيع وزيادة عدد المستوطنات الإسرائيلية.[1]

فقد شهدت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على مدى عقدين كاملين، محاولات ولقاءات عديدة وبرعاية ومشاركة دول عربية وأجنبية؛ وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ للتوصل لحل نهائي يرضى الطرفين ويسمح للطرفين العيش بسلام، إلا أن هذه الوساطة كانت تبوء بالفشل، ولم تحقق شيئا على الأرض بسبب المواقف الإسرائيلية الرافضة لمرجعيات وأسس السلام العادل لحل الدولتين، وفي ضوء ذلك لن تنجح أية محاولات أخرى، ولن يتحقق أي شيء، لأن الإسرائيليين لا يريدون إنهاء الاحتلال، ولا يعترفون للفلسطينيين بحقوقهم، ولا يريدون قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية؛ ولم يعترفوا بحدود ثابتة وواضحة لهذه الدولة على حدود الرابع من حزيران لعام1967م(1386هـ) ولا بحق العودة للاجئين، بل كل ما يريدونه منح الفلسطينيين شكلا من أشكال الحكم الذاتي المرتبط بإسرائيل.

وفي آخر استطلاع للرأي العام الإسرائيلي في إطار بحث تحت عنوان (التطرف السياسي) في جامعة حيفا، وأشرف عليه البروفيسور جبرائيل بن دافيد (גבריאל בן דוד) من مركز بحوث الأمن القومي في مايو 2004م(1425هـ) وشمل نحو 1016 مشتركا يمثلون كافة شرائح السكان، عربا ويهودا ومستوطنين ومهاجرين ومتدينين. وأهم نتائج هذا الاستطلاع تكشف سرعة كبيرة في وصول إسرائيل إلى الآبارتايد - « نظام الفصل العنصري»، حيث إن 64 % من الإسرائيليين يعتقدون أن على إسرائيل أن تشجع هجرة المواطنين العرب خارج حدود الدولة، أي دون الترانسفير. وإن 55% من اليهود يشعرون أن عرب الداخل يشكلون خطرا على أمن الدولة، ونحو 49% يعتقدون أن عرب الداخل يحصلون من الحكومة على تعامل مادي أكثر مما ينبغي، وأن 3. 45% من اليهود يؤيدون مصادرة حق التصويت والترشيح للانتخابات من المواطنين العرب بالداخل. ونحو 79% من اليهود يؤيدون سياسة التصفيات في المناطق الفلسطينية.[2]

وهنا نجد أنفسنا أمام عدد من التساؤلات، لماذا يطلب الجانب الإسرائيلي الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهودية؟ ولماذا يشترط هذا الاعتراف لاستئناف المفاوضات؟ على الرغم من علمه أن الجانب الفلسطيني لن يقبل هذا الشرط، وهل هذه محاولة من الجانب

(1) فضل كعوش، المصدر نفسه.

(2) عزمي بشارة، المصدر نفسه ، ص 126.

الإسرائيلى لتنفيذ مشروع استيطاني جديد في الضفة الغربية ولاستكمال الجدار وتهويد القدس؟ وهل سيرضخ الجانب الفلسطيني في نهاية الأمر، ويستجيب لشرط بنيامين نتنياهو؟

خاتمة:

فكرة يهودية الدولة ليست جديدة بل قديمة بحسب التاريخ الذى تحدث عنها منذ القرن الأول، وهى مفهوم ديني إسرائيلي قائم على إقامة دولة يهودية؛ الهدف منها تكريس اليهودية كدين في الوطن العربي؛ وكدولة أصولية ومخالفة لكل الشرائع السماوية، وهذا يتنافى مع ادعاء الساسة الإسرائيليين بأن إسرائيل دولة ديمقراطية؛ وهى ترسخ أسس التمييز العنصري. والاعتراف بيهودية الدولة سينتج عنه مخاطر عديدة على اللاجئين الفلسطينيين؛ ويفقدهم حقوقهم المدنية والمعنوية، وكذلك يجعل فلسطيني 48 مواطنين من الدرجة الثانية، ويعطى إسرائيل الحق بطردهم وحرمانهم من حقوقهم السياسية والمدنية، ويسقط حق المسلمين في القدس، ويعطى الحركة الصهيونية مشروعية في تنفيذ مخططها باستكمال احتلال ما تبقى من فلسطين، ويهدد إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967م(1386هـ)، حيث إنها ستعتبر الجدار العازل في الضفة جزءا من أراضى الدولة اليهودية حسب القوانين الإسرائيلية، وذلك بناءً على أن سكانها يهود تابعين للدولة اليهودية، وبالتالي سوف تتجزأ الضفة الغربية إلى أقسام جغرافية هنا وهناك، ويصعب الربط بينها؛ مما يصعب إقامة الدولة الفلسطينية. وكذلك تؤكد المزاعم الصهيونية بأحقية اليهود في فلسطين، وتعطى المهاجرين اليهود الذين تركوا بيوتهم في الدول العربية بعد حرب 1948م(1367هـ) وهاجروا إلى إسرائيل الحق في المطالبة بأملاكهم التى تركوها وراءهم، وتعطى الحكومة الإسرائيلية الحق في ربط قضيتهم بقضية اللاجئين الفلسطينيين. وبهذا الشرط استطاع بنيامين نتنياهو تعطيل عملية السلام، وأخذ مبرر للاستيطان في الضفة بما يراه مناسبا لأمن دولة إسرائيل، وعليه قد توصلنا لنتائج وتوصيات وهى كالآتي:-

النتائج:

1. يُصر الإسرائيليون على الاعتراف بيهودية الدولة كشرط لاستئناف المفاوضات، ويعلمون جيدا بأن الفلسطينيين لن يقبلوا هذا الشرط. والسبب في ذلك تعطيل عملية السلام؛ لكي ينفذوا مشروعهم الاستيطاني في الضفة الغربية، وليكمل المستوطنون مشروعهم في تهويد القدس.

2. فكرة يهودية الدولة تلغى حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والذي كفلته كافة القوانين الدولية، ويرفض الإسرائيليون حق العودة الذى أقرته الأمم المتحدة والقرارات

والمواثيق الدولية، ويربطهم بقضية المهاجرين اليهود من الدول العربية الذين لجئوا لإسرائيل بعد حرب 1948م(1367هـ).

3. فكرة يهودية الدولة تسقط حقوق فلسطينيي 48، وتعطى إسرائيل الحق بأن تتعامل معهم كمواطني درجة ثانية، وتحرمهم من كافة حقوقهم المدنية والإنسانية في إسرائيل.

4. تشترط القيادة الإسرائيلية على الفلسطينيين الاعتراف بيهودية الدولة؛ لتمرير مشروع تسوية يتناسب مع طموحاتها في السيطرة على الفلسطينيين ولتحفظ أمنها.

5. لن تقبل القيادة الفلسطينية هذا الشرط لأنها تعي خطورته على القضية الفلسطينية.

التوصيات:

1. يتعين على القيادة الفلسطينية تركيز خطابها السياسي على خطورة يهودية الدولة؛ التى يروج لها الإسرائيليون ، والتي بموجبها يلغى حق العودة للفلسطينيين، كذلك توضح للمجتمع الدولي عنصرية دولة إسرائيل التي تهدد مشروع السلام العالمي، وتحاول توضيح موقفها للرأي العام العالمي لكسبه لجانب قضية اللاجئين العادلة.
2. أن تتبنى جامعة الدول العربية قرارا ترفض بموجبه طلب إسرائيل «بيهودية الدولة »، وتسحب المبادرة العربية للسلام التي تقدمت بها قبل ذلك في حال أصرت إسرائيل على هذا الطلب.
3. تتحمل الدبلوماسية الفلسطينية في العالم مسؤوليتها بتوضيح مخاطر يهودية الدولة على مستقبل الدولة الفلسطينية في المحافل الدولية.
4. حشد الرأي العام العالمي بكافة الوسائل الإعلامية المتاحة تجاه التعنت الإسرائيلى، وتحميله المسؤولية عن تعطيل العملية السلمية.
5. يتوجب على القيادة الفلسطينية العودة للاجئين في حال توصلت في المفاوضات النهائية لاتفاق بشأنهم؛ لأن حقهم هو حق طبيعي وليس منّة من أحد، ولا يجوز لأحد حجب هذا الحق أو التنازل عنه.
6. دعم صمود فلسطيني 48 والتواصل معهم بشكل أكبر من ذلك، خاصة من أبناء الضفة والقطاع، وضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها في عملية التواصل بين فلسطيني 48 وإخوانهم الفلسطينيين في كل مكان.

المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:-

أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1968.

أسعد غانم، التمييز العنصري ضد العرب في إسرائيل، ورقة مقدمة في ندوة إسرائيل اليوم ومستقبلها حتى العام 2015، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2007.

أمين محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى،سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1984.

بربارة حداد، «المواقف البريطانية في فلسطين بين عامي 1918-1920»، مجلة شئون فلسطينية، ع17، يناير 1973.

جمال كنج، بعد 64 عاماً على النكبة: الفلسطينيون صامدون هنا، جريدة الأخبار، العدد1708، بيروت، 2012.

جريدة معاريف، مستقبل عرب 48 في دولة اليهود، مؤتمر هرتسيليا، بتاريخ 13 آذار/مارس، 2007.

خيرية قاسمية، النشاط الصهيونية في الشرق العربي وصداه،1908-1918، سلسلة كتب فلسطينية، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1973 .

سلام الربضي، إشكالية مشروع إسرائيل الجديدة أى إسرائيل اليهودية ، موقع مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات الإلكتروني ، بتاريخ 23/11/2010

سلمان أبو ستة، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001 .

عباس إسماعيل، فلسطينيو 48:خطر ديمغرافى على يهودية الدولة، مجلة العودة، العدد 56، بيروت، 2012.

عباس زكور، يهودية الدولة هل تنجح في إزالة فلسطيني ال48؟، جريدة فلسطين 4، بتاريخ 21ابريل / نيسان 2009.

عبد الحفيظ محارب، يهودية الدولة الفكرة والدولة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 246، عام 2011.

عزمى بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون، دار الشروق، القاهرة، 2005، ص 20.

علي بدوان، فلسطينيو الداخل و»يهودية الدولة،موقع الكتروني فلسطين اليوم، بتاريخ 28اكتوبر /2010.

فضل كعوش، اللاءات الإسرائيلية أجندة ثابتة ووحيدة للموقف التفاوضي الإسرائيلي، جريدة الصباح الفلسطينية، الثلاثاء 01 مايو 2012.

فضل كعوش، قضايا محسومة لا تفاوض مع الفلسطينيين حولها، وكالة معا الإخبارية الالكترونية، بتاريخ 12/4/2012.

موقع العرب الالكتروني، نتنياهو يوافق على العودة إلى حدود 1967 واستئناف المفاوضات مع تعديلات

عليهـا، الناصـرة، بتاريـخ 23حزيـران /يونيـو 2011.

مركـز المعلومـات الإسـرائيلى لحقـوق الإنسـان فـي الأراضـي المحتلـة (بتسـيلم)، أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي المحتلـة ملخـص عـام2011، القـدس، عـام 2011.

نصر شمالى، إفلاس النظرية الصهيونية، بيروت: منشورات فلسطين المحتلة،1981.

يوسـف الحسـن، البعـد الدينـي فـي السياسـة الأمريكيـة تجـاه الصـراع العربي-الصهيونـي، بيـروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، 1990.

المراجع باللغة الانجليزية

Barbara W. Tushman,bible and Sword, England and Palestine from the Bronze Age to balfour(New York:New York University Press,2011)

Regina S.Sharif, Non-Jewish Zionism: Its Roots in Western History (London: Zed Press,1983)

Henry L.Feingold,Zion in America:The Jewish Experience from Colonial Times to the.8 Present(New York:Hippcrene Book,1974)

The Influence of the Judaic Idea of the Israeli State on the Future of Palestinian Cause

Abeer A.Rahman Thabet
Faculty of Economics and Administrative Science - Al Azher University
Gaza - Palestine

Abstract

Idea Jewish state is not new but old, according to the Old Testament, who talked about since the first century, the concept of an Israeli religious; based on the establishment of a Jewish state objective; devote idea Judaism as a religion in the Arab world, and as a fundamentalist and contrary both divine laws, and this is what his campaign upon itself Zionist movement to pass its settlement project in Palestine, and it is incompatible with Israeli politicians claim that Israel is a democracy; which established the foundations of racial discrimination. And the recognition of the idea of a Jewish state would result in numerous risks, especially on the Palestinian refugees; and Palestinian 48 and a future Palestinian state, and falls right of Muslims in Jerusalem, and given the Zionist movement legitimacy in implementing its plan to complete the occupation of the rest of Palestine, has used the Zionist movement waving anti-Semitism from time to time and so to bring the world's sympathy with the Jews and to show all the difference with them on racial grounds any ethnic, has a number of extremists trying to pass this project in the Israeli Knesset (Israeli parliament). And this requirement could Benjamin Netanyahu to derail the peace process and taking unwarranted settlement in the West Bank and Gaza settlements exceeded the limits of 67, which identified all international resolutions for the establishment of a Palestinian state.